

القفزة التكنوقراطية

ديفيد بروكس

صحيفة نيويورك تايمز

20 يوليو 2010

The Technocracy Boom

By David Brooks

The New York Times Newspaper

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (نيويورك تايمز) منذ عام 2003.
- عمل محرراً في مجلة (ويكلي ستاندارد) منذ انطلاقتها.
- كان من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (وول ستريت جورنال).
- عمل محرراً مشاركاً في مجلتي (نيوزويك) و(اتلانتيك مونثلي).
- عمل محللاً في إذاعة (NPR).
- عمل أستاذاً للسياسة العامة في جامعة دوك.
- إجازة في التاريخ. جامعة شيكاغو.



ديفيد بروكس

عندما يدقق المؤرخ في أحداث العقد (2001-2011) سيتفاجأ بأن الدولة التي ادعت كراهيتها للبيروقراطية كانت مصدراً لكمّ كبير منها؛ ففي الشطر الأول من هذا العقد كان الجمهوريون يديرون دفة الحكم، وقاموا حينها بتوسيع كبير في طبقة الموظفين (البيروقراطيا) العاملة في مجال الأمن الوطني، وتجد تفاصيل عن هذا الجهاز الحكومي في سلسلة المقالات التي ينشرها كل من دانا بريست (Dana Priest) وويليام آركين (William M. Arkin) في صحيفة واشنطن بوست، حيث ورد فيها أن هنالك أكثر من (1,200) وكالة حكومية و(1,900) شركة خاصة تعمل في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي والاستخبارات تتوزع على حوالي (10,000) موقع في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما يوجد حوالي (845,000) شخص يحمل تراخيص أمنية رفيعة المستوى، وهؤلاء المحللون ينتجون (50,000) تقرير كل عام، وهذا يشكل نهراً من التقارير يصل من الضخامة إلى حد يتم فيه تجاهل الكثير منها.

القفزة التكنولوجية

وفي الشطر الثاني من العقد تحولت الدفة إلى يد الديمقراطيين: فعمدوا إلى تضخيم البيروقراطية العاملة في مجال الأمن الوطني ولكنهم ركزوا جهودهم أكثر على توسيع البيروقراطية على المستوى المحلي: فقاموا أولاً بتشريع قانون الرعاية الصحية. وهذا القانون لوحده ينشئ (183) جهة حكومية جديدة ما بين وكالة ولجنة ومكتب. وذلك بحسب تحليلات روبيرت موفيت (Robert E. Moffit) الباحث في مركز (هيريتيج): وهذه الجهات تتضمن أمورا من قبيل: برنامج ضمان النوعية وتحسين الأداء، واللجنة التنسيقية المشتركة لأبحاث الأتم. ومكتب شبكة مراجعة شؤون تسريع العلاج.

لقد كان هنالك هدف بسيط لإنشاء جهاز حكومي جديد. وهو: إعطاء الخبراء الحكوميين سلطة تحليل وتبرير نظام الرعاية الصحية في البلاد: فصدرت الأوامر إلى فريق من المختصين التابعين للهيئة الحكومية المنشأة حديثا تحت اسم (اللجنة الاستشارية المستقلة لنظام الرعاية الصحية) بمراقبة عمل النظام الجديد وتسهيل حركته. كذلك صدرت التوجيهات إلى فريق من المختصين في (مكتب التنظيم الإداري) للمساعدة على صياغة معايير تسيير عمل شركات الضمان الصحي. كما طُلب من فرق من المختصين في هيئات متشابهة لتقييم فعالية النظام الجديد لتحليل البيانات وتحديد العلاجات الطبية التي تتمتع بالكفاءة والفعالية الأفضل.

قام الديمقراطيون أيضا بتشريع قانون للإصلاح المالي؛ وبينما يتألف القانون المشرع للمصرف الاحتياطي الفيدرالي من (31) صفحة، وقانون (ساربانيز أوكسلي - Sarbanes-Oxley) للإصلاح المصرفي (أقر عام 2002) من (66) صفحة فقط. فإن قانون الإصلاح المالي الذي أقر عام 2010 جاء متكونا من (2,319) صفحة تضع أساسا لجهاز تكنولوجي ذي تفاصيل معقدة. وكما يرى مارك بيرى (Mark J. Perry) الباحث في مركز (أميريكان انتربرايز) فإن قانون الإصلاح المالي أطول بسبع مرات من التشريعات المالية الخمسة الأخيرة مجتمعة.

القفزة التكنولوجية

وفي هذه الحالة أيضا طُلب من الخبراء الحكوميين أن يسيطروا على نظام لامركزي معقد (أسواق المال في هذه الحالة) ويفرضوا عليه الضوابط والعقلانية والنظام. وبموجب قانون الإصلاح المالي يتم إنشاء هيئة عليا تحت مسمى (مجلس الإشراف على الاستقرار المالي) وتولى مهمة توجيه الخبراء الحكوميين لكتابة ضوابط تحكم عمل (243) موضعا منفصلا. كما يدعو القانون الخبراء الحكوميين للقيام ببعض التقييمات البطولية. فعلى سبيل المثال: يطلب من الجهات التنظيمية الحكومية أن تفكك المصارف التي يبدو عليها احتمال تهديدها لاقتصاد البلاد. وهذا يعني أن المستثمر إذا اعتقد باستقرار مصرف من المصارف، ووافق في الرأي إداريو هذا المصرف، فهذا لا يغير من حقيقة أن الجهات التنظيمية مدعوة لتطبيق رؤيتها العليا وتحديد المستقر وغير المستقر من هذه المصارف.

عندما ينظر المؤرخ إلى هذه الحقبة، فإنه سيراه كحقبة تقدمية أخرى؛ وهي ليست حقبة ليبرالية تتدخل فيها الدولة للإمساك بالثروة والسلطة وتوزيعها على المعوزين، كما إنها ليست حقبة محافظة تعتقد فيها الفئة الحاكمة بأن العالم أكثر تعقيدا من أن يدار بصورة مركزية؛ بل إنها حقبة تقدمية قائمة على الإيمان بالخبراء الحكوميين وقدرتهم على استخدام التحليل الاجتماعي العلمي في إدارة النظم المعقدة.

وهذه الحقبة التقدمية يتم التبشير بها اليوم دون أن يكون لها ذلك التأييد الشعبي الواسع. فقيادتها تتكون من طبقة كبيرة من المحترفين الأكاديميين الذين تم تأهيلهم للقيام بتحليلات تكنولوجية، والذين يؤمنون بأن المزيد من التحليل وكتابة الأدوار هو دواء الأزمات، والذين قاموا فعلا بإنشاء شبكات لا تنتهي من المكاتب والمدارس والعقود.

ولكن هذه المساعي أدت حاليا إلى ظهور رد فعل عنيف على هيئة حرب ثقافية، وذلك ضمن الأشخاص الذين لا يثقون بقدرة الحكومة المركزية في واشنطن على إدارة الأزمات، ولا

القفزة التكنولوجية

يعتقدون بوجود قدرات خارقة لدى الخبراء المدربين في تنظيم المجتمع. والذين لا يصدقون بإمكانية نجاح القوانين الوطنية في التعامل مع تعقيدات السياقات والثقافات المحلية.

وتصل بنا هذه الحقبة التقدمية إلى امتحان ذي أهمية حرجة: فإذا ما حافظت البلاد على أمنها ونجحت في إصلاحات النظامين الصحي والمالي، فعندها نكون قد عايشنا أحداثاً غيرت مجرى الحياة. وحصلنا على دليل قوي يثبت أن الضوابط المركزية يمكنها النجاح في تنظيم مجتمعات سريعة الحركة وتنتمي إلى عصر المعلومات.

أما إذا فشلت هذه الإصلاحات، فأدت إلى عواقب مدمرة غير مقصودة، أو حمّلت البلاد عبء متاهة الضوابط الشالّة، فعندها سيكون رد الفعل فظيماً؛ حيث ستشعر قطاعات كبيرة من السكان بأنها تعرضت لتجربة محكومة بالفشل دون رضاهم، وكأن بلادهم اختطفت من قبل طبقة لا تراعي إلا مصالحها الشخصية.

هنا يكون السؤال: إذا حصل رد الفعل على القوة اللازمة، فكيف سيبدو شكل مقصلات

القرن الحادي والعشرين؟!